

في مناسبة انقضاء سنة كاملة

على قيام حكومة الحريري

مضت على قيام الحكومة الحالية سنة كاملة، فماذا تحقق في هذه السنة؟

يمكن القول إنّ هذه الحكومة، بعد سنة من قيامها، لم تستطع الإقلاع. ما زالت الساحة تزدهم بالمشاكل، ولكن هيمنة رئيس الحكومة على كثير من وسائل الإعلام وقرت للحكومة الغطاء الإعلامي، وبالتالي السياسي، فبقيت الانتقادات الموجهة إليها وإلى سوء أدائها مضبوطة الإيقاع وخافتة. وبعض هذه الوسائل الإعلامية سخّرت نفسها لتضخيم الإيجابيات وطمس السلبيات في أداء الحكومة، وكذلك خلق الأعذار لها في حالات تعثرها.

الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، والتي انعكست أزمة معيشية حادة، ما زالت هي هي، لتتقنع الناس بأنّ حالهم تحسّنت، وهم أعلم بحالهم التي ازدادت خلال هذه السنة سوءاً. والمؤشر الحقيقي على تفاقم الأزمة المعيشية هو البطالة في صفوف اليد العاملة التي ازدادت استثناءً، وحركة الهجرة من لبنان التي بقيت ناشطة لا بل ازدادت شدة. وهذا المؤشر الأبلغ تعبيراً عن حقيقة الأزمة المعيشية غير متوافر حالياً في شكل دقيق، ولا يأتي المسؤولون على ذكره في حديثهم عن تحسّن الأوضاع المزعوم.

هكذا لم يكن لإصرار الحكومة على تصوير الواقع المعيشي على غير حقيقته نتيجة سوى تآكل صدقية الحكومة أمام الجمهور.

لقد فشلت الحكومة في حلّ الأزمة الاقتصادية والاجتماعية فشلاً ذريعاً. وقد

ساهمت بعض الإجراءات الحكومية في زيادة الأزمة المعيشية تفاقماً، منها زيادة الضريبة على صفيحة البنزين بمقدار ثلاثة آلاف ليرة، وسيكون من شأن سائر الرسوم والضرائب المستحدثة في مشروع موازنة العام ٢٠٠٢ تعميق وطأة الأعباء على المواطن الذي تشدّ الأزمة المعيشية على خناقه. كما يرتقب أن يكون الإجراء الأخير الذي اتّخذه مصرف لبنان باستحداث احتياطي إلزامي على الودائع المعقودة بالعملات الأجنبية، سبباً لمزيد من التضيق على إمكانات المصارف لتسليف القطاعات الخاصة وتنشيط الحركة الاقتصادية، وبالتالي زيادة الركود الاقتصادي المستحکم ركوداً. هذا فضلاً عن أنّ هذا الإجراء يخالف في جانبٍ منه القانون الذي صدر في عام ١٩٧٥ بإنشاء المنطقة المصرفية الحرة، والذي صدر المرسوم التطبيقي له في عام ١٩٧٧.

في الشأن الحياتي، لم تستطع الحكومة الحالية، بعد سنة كاملة على وجودها، أن تحلّ مشكلة الانقطاع والتقنين في التيار الكهربائي في شتّى المناطق، وكانت المعارضة في زمن حكومتنا السابقة، وهي الآن في الحكم، تقيم الدنيا ولا تقعدا حول هذه المسألة، مع العلم أنّ العدو الإسرائيلي قصف في عهد حكومتنا المنشآت الكهربائية ثلاث مرات خلال أقلّ من سنة. أما الحكومة الحالية، فماضية في سياسة التقنين، على وجه أكثر شدة مما كان، من دون أن يكون لها في ذلك عُذر. ولكنها تبقى بمنأى عن عواصف الاحتجاج بفضل الغطاء الإعلامي الذي تتمتع به. وعندما سئل رئيس الحكومة عن هذا الأمر في حديثه مع نقابة المحررين في ٣/١٠/٢٠٠١، قال إنّ هناك تقصيراً كبيراً لا يستطيع أن يُدافع عنه أو أن يُفسّره، وألقى بالمسؤولية على إدارة مؤسسة كهرباء لبنان، وكانّ المؤسسة وإدارتها تقعان خارج نطاق مسؤولياته أو مسؤوليات الحكمة.

لا ريب في أن القضية الأساسية، التي ما انفكت تجثم بثقلها على الاقتصاد الوطني اللبناني منذ عشر سنوات، تكمن في الحلقة المفرغة التي وقعت فيها مالية الدولة بين عجز متفاقم ودين متعاظم. ولقد عجزت الحكومة الحالية عجزاً فادحاً عن كسر هذه الحلقة المفرغة، فاستمرّ تفاقم العجز ومعه تعاظم

الدّين العام، ولم تضع الحكومة الآليّة اللازمة لكسر هذه الحلقة. وبسبب إخفاق الحكومة في إيجاد المخرج من هذا المأزق، عمدت مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية (ستاندرد أند بورز) إلى خفض تصنيف لبنان مرّتين في عهد هذه الحكومة، مرّة في مطلع أيار ٢٠٠١ ومرّة ثانية في ٢٨/٩/٢٠٠١. هذا في الوقت الذي يواصل المسؤولون زعمهم أنّ لبنان ما زال يتمتّع بثقة العالم.

ومن آيات اهتزاز الثقة بحكومة لبنان اقتصادياً أنّ الخزينة لم تعد قادرة على تصريف إصداراتها من سندات الخزينة بالعملة الوطنية، فأضحى مصرف لبنان المركزي المكتتب الأكبر، وأحياناً الوحيد، في هذه الإصدارات، وكان من جرّاء ذلك أن أضحت محافظة مصرف لبنان من سندات الخزينة اللبنانية تُقارب الخمسة آلاف مليار ليرة لبنانية. وهذا معناه أنّ مصرف لبنان بات الممّول الأكبر لعجز الخزينة، وفي هذا ما فيه من مخاطر إطلاق موجة تضخّمية مستقبلاً. وهذا فضلاً عن أنّ إقراض مصرف لبنان للدولة له ضوابط نصّ عليها قانون النقد والتسليف وقد تجاوزها مصرف لبنان في اكتتاباته في سندات الخزينة.

وكان يُقال لنا أنّ قدرة الدولة اللبنانية على تصريف كل إصداراتها بالعملات الأجنبية، وفي بعض الحالات كانت الاكتتابات تتجاوز المبلغ المحدد، إنما هي دليل ثقة. ولكن الدولة لم تستطع تصريف سنداتهما بالعملات الأجنبية إلا في مقابل أسعار فائدة متصاعدة. وقد تناهى إلينا أنّ الإصدار الأخير في ايلول الماضي، والبالغ ٣٥٠ مليون دولار، لم يكن بالإمكان تصريفه بالكامل، مما اضطرّ مصرف لبنان إلى الاكتتاب بجزء منه.

روّجت الحكومة الحالية، مستعينة بأبواقها الإعلامية، أنّ مشروعها لموازنة ٢٠٠٢ كان إنجازاً، وكادت تقول إنّه كان إعجازاً، وذلك بالنظر إلى أنّ عجز الموازنة انخفض من ٥١ في المئة كما هو ملحوظ للعام ٢٠٠١ إلى ٤٠ في المئة للعام ٢٠٠٢. أما الحقيقة، فهي أنّ خفض العجز ما كان ممكناً لولا الرسوم والضرائب الجديدة التي يلحظها مشروع موازنة ٢٠٠٢، بما فيها ٣٠٠٠ ليرة على صفيحة البنزين. فلولا زيادة الرسوم والضرائب التي ينص عليها مشروع موازنة العام ٢٠٠٢ لكان العجز المقدّر أكثر من ٥٣ في المئة. ففضل

الحكومة في خفض نسبة العجز يُقابله تحميل الشعب أعباء جديدة في الوقت الذي يزرع هذا الشعب تحت وطأة أزمة معيشية خانقة. ولم يلحظ مشروع الموازنة المبالغ المتوجّبة على الخزينة للبلديات والضمان الاجتماعي ومؤسسة كهرباء لبنان التي تستوفي من الخزينة دعماً سنوياً. إلى ذلك فإنّ الاعتمادات المرصودة لقضية المهجرين هي أقلّ كثيراً من المطلوب، وسيتمّ تجاوزها برصد اعتمادات إضافية لها لاحقاً بلا أدنى ريب.

ومن ملاحظتنا على العجز المقدّر:

أولاً، أن العجز ما زال كبيراً، وهذا يعني أنّ الدّين العام سيرتفع خلال العام ٢٠٠٢ نحو ٤٠٠٠ مليار ليرة على الأقلّ.

ثانياً، في الواقع قلّما يتحقق العجز كما هو ملحوظ في مشروع الموازنة، وقد تجاوز مبلغ العجز المحقق قيمة العجز المقدّر بفارقٍ لا يُستهان به في كل سنة من السنوات العشر الماضية. ولن تكون موازنة العام ٢٠٠٢ أفضل حالاً.

ثالثاً، ستكون نسبة الدّين العام إلى الناتج المحلي في نهاية العام المقبل أكثر من ١٨٠ في المئة، وهي أعلى نسبة بين الدول التي تخضع لتصنيف مؤسسة التصنيف الإئتماني (ستاندرد أند بورز). وجاء في تقرير صندوق النقد الدولي الأخير أنّ نسبة الدّين إلى الناتج المحلي ستبقى عند هذا المستوى العالي، في أحسن احتمالات تطبيق الإجراءات المقرّرة من الحكومة. وإذا كانت الحكومة ما زالت تُراهن على عقد باريس ٢ للحصول على دعم دولي، فإنّ هذا الدعم لن يأتي إلّا بناءً على تقرير إيجابي من صندوق النقد الدولي، وهذا أقلّ ما يقال فيه أنّه غير مضمون حتى هذه اللحظة.

رابعاً، سلكت الحكومة الحالية طريق التقشّف في تقدير النفقات، وكانت المعارضة أيام حكومتنا السابقة، وهي اليوم في الحكم، قد أقامت الدنيا ولم تقعدا في وجه حكومتنا عندما أعلنت التزامها سياسة

التقشُّف، فقيل آنذاك إنّ سياسة التقشُّف سوف تخنُق الاقتصاد الوطني .
لذا قلنا إنّ ما كان في عهد حكومتنا رذيلة أضحي في عهد الحكومة
الحالية فضيلة . فالحكومة الحالية تمارس اليوم التقشُّف بأوضح معانيه .

خامساً، إنّ من يراجع أرقام المالية العامة عن سنة ٢٠٠٠ لا يفوته أن يدرك أنّ
نفقات الشهرين الأخيرين من العام ٢٠٠٠ فاقت المعدل الشهري للفترة
السابقة بنحو ٦٠٠ مليار ليرة، علماً بأن حكومتنا غادرت الحكم بنهاية
تشرين الأول ٢٠٠٠، وتسلمت الحكومة الحالية المسؤولية خلال
الشهرين الأخيرين من السنة. كأنما تعمّدت الحكومة الحالية تحميل
سنة ٢٠٠٠ أكبر قدر من النفقات، وذلك تضخيماً لعجز العام ٢٠٠٠
وتخفيفاً عن العام ٢٠٠١، وهُم يصوِّرون للناس زوراً أن حكومتنا
مسؤولة عن نتائج العام ٢٠٠٠ بأكمله. ولقد أعلمنا مسؤول موثوق أن
الحكومة أبقت حساب العام ٢٠٠٠ مفتوحاً حتى أيلول ٢٠٠١ تحقيقاً
لذات الغرض، أي تضخيم عجز العام ٢٠٠٠ والتخفيف من عجز العام
٢٠٠١ في شكلٍ مُصطنع.

سادساً، هناك مُفارقة غريبة لم نستطع لها تفسيراً. فالمشروع الأول لموازنة العام
٢٠٠٢ الذي وُزِع على الوزراء ونُشر في الصحف، أظهر عجزاً مقداره
٤٠ في المئة. وبعد أسبوع واحد اجتمع مجلس الوزراء وقرّر زيادة
سعر صفيحة البنزين ٣٠٠٠ ليرة، وبقيت نسبة العجز المقدّر ٤٠ في
ال المئة كما كانت. فأين ذابت حصيلة زيادة سعر البنزين؟

أيّاً يَكُن الأمر، فإنّ إنقاذ لبنان من برائن الأزمة الاقتصادية، ومن ثم
المعيشية، لا يكون من خلال مشروع موازنة لسنة معينة، وإنما من خلال خطة
أو برنامج لبضع سنوات. بغياب مثل هذه الخطة أو البرنامج لا يستطيع
المسؤول، ناهيك بالمواطن، أن يتبيّن الضوء في نهاية النفق، لأنّ هذا الضوء
قد لا يتبدى إلّا بعد فترة تمتدّ لسنوات يُنفَّذ خلالها برنامج العمل للإصلاح
المالي .

حكومتنا السابقة أرفقت بمشروع موازنة العام ١٩٩٩، الذي أنجزته في منتصف العام ١٩٩٩، برنامج عمل للتصحيح المالي عبر السنوات الخمس المقبلة. ولكن عمر حكومتنا القصير لم يمكّنها من متابعة تنفيذ البرنامج، وقد حفلت السنة الأولى منه بأحداثٍ جسام، منها ثلاث غاراتٍ إسرائيلية دمّرت بعض المنشآت الكهربائية، وتساعد حدة الاعتداءات الإسرائيلية في جنوب لبنان بوتيرة شبه يومية، ثم انبلاج فجر التحرير، وبعد ذلك دخلت البلاد في حمأة الانتخابات النيابية التي رحلت حكومتنا بعدها مباشرة.

تقول الحكومة إنّ طبيعة اقتصادنا الحرّ لا تسمح بوضع خطط أو برامج، فالخطط والبرامج، في زعم الحكومة الحالية، هي من الماضي الشيوعي والاشتراكي. هذا الكلام هراء، فلأنظمة الاشتراكية والشيوعية المتحكّمة بالمسار الاقتصادي العام خططها وبرامجها، ولأنظمة الاقتصادية الحرّة كالنظام اللبناني خططها وبرامجها التي ترمي إلى تعزيز حركة النمو المتمحورة على القطاع الخاص. حسبنا، في الردّ على زعم الحكومة، القول: إن حكومات الحريري كانت خلال التسعينات تتحدث عن خطة الألفين وخطة النهوض. فهل كانت تلك الحكومات اشتراكية أو شيوعية؟ ثم إنّ الموازنة السنوية هي بمثابة الخطة المالية السنوية. فهل يضير الاقتصاد الحرّ أن توضع موازنة مالية لثلاث أو خمس سنوات تكون بمثابة الخطة أو البرنامج. كيف تتبيّن الحكومة نهاية النفق من دون مثل هذه الخطة أو البرنامج. ولا بد من مثل هذه الخطة أو البرنامج لتعزيز ثقة المواطن والقطاعات الخاصة بمستقبل الاقتصاد الوطني.

وقد جاء أمس، في الصحف الصادرة بتاريخ ١٨/١٠/٢٠٠١، أن صندوق النقد الدولي يشدد في تقريره الأخير «على ضرورة وضع خطة مرحلية لخفض المديونية في المدى المتوسط». فجاء ذلك مصداقاً لما نقول وندعو إليه ودحضاً صريحاً لما تزعم الحكومة.

كانت المعارضة أيام حكومتنا السابقة، وهي اليوم في الحكم، تأخذ على حكومتنا أنّها لم تُراعِ متطلّبات إشاعة مناخ استثماري طيّب. وفي عهد الحكومة الحالية خرجت من لبنان استثمارات شملت مؤسسة البريد الكندية، التي كانت

تعمل تحت عنوان لبنان بوست، والهيئة المرفئية في دُبي التي كانت تلتزم محطة المستوعبات في مرفأ بيروت، وأخرجت شركتا الهاتف الخليوي.

ولقد اتّسمت السياسة الاقتصادية للحكومة الحالية بالتناقض بين الإعلان والتنفيذ. مثال ذلك أن حكومتنا السابقة كانت قد أحالت على مجلس النواب مشروع قانون باستحداث ضريبة على القيمة المُضافة. فجاءت الحكومة الحالية لتُعلن سحب المشروع من مجلس النواب واعتماد الضريبة على المبيعات بدل الضريبة على القيمة المُضافة. ثم ما لبثت أن عادت إلى مشروع الضريبة على القيمة المُضافة وصرفت النظر عن الضريبة على المبيعات. وناقضت الحكومة الحالية مضمون بيانها الوزاري، الذي نالت على أساسه ثقة المجلس النيابي عندما قرّرت رفع بعض الرسوم والضرائب. وكانت قد تعهّدت في بيانها الوزاري عدم زيادة الرسوم والضرائب لابل العمل على تخفيضها. وقد بنت الحكومة الحالية هذا الموقف على نظرية تقول إنّ نمو الاقتصاد الوطني (أو تكبيره، على حد تعبير المسؤولين) كفيلاً بحلّ مشكلة العجز من دون أن تكون ثمة حاجة لرفع الرسوم والضرائب. هذا الالتزام عادت الحكومة فتحلّت عنه.

ومن الشواهد على التناقض في سياسة هذه الحكومة بين الإعلان والتنفيذ أن المعارضة السابقة، التي تتولى الحكم هذه الأيام، شنت على حكومتنا السابقة حملة شنيعة عندما طرحت دمج مجلس الإنماء والإعمار ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت ومجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية في مجلس واحد، وقيل آنذاك، من باب الضرب على وتر العصبية المحلية، إن حكومتنا حرمت بيروت من مؤسسة كانت تسدي للعاصمة أعظم الخدمات، فجاءت الحكومة الحالية، وقدمت مشروعها بدمج هذه المجالس عينها من دون أن ترتفع هذه المرة أصوات تندد بحرمان العاصمة من مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت كما حصل في عهد حكومتنا.

ومن المفارقات اللافتة إن حكومة الحريري الحالية خفضت اشتراكات أرباب العمل في الضمان الاجتماعي من ٣٨,٥ في المئة إلى ٢٣,٥ في المئة، وكانت حكومة الحريري هي التي رفعت هذه الاشتراكات في عام ١٩٩٢ من ٢٣,٥ في

المئة إلى ٣٨,٥ في المئة. وخفضت حكومة الحريري الحالية بعض الرسوم الجمركية، وكانت حكومات الحريري السابقة هي التي رفعت الرسوم الجمركية خصوصاً في العام ١٩٩٧.

ومن المفارقات قرار مجلس الوزراء الذي حدد مساحة العقارات العائدة لشركة سوليدير في وسط العاصمة بحيث شملت نحو ٢٤ ألف متر مربع هي موضع شبهة في أنها قد تكون من أملاك الدولة. فاعترض على القرار ثمانية وزراء. اقترحنا أن يحال الأمر على ديوان المحاسبة والتفتيش المالي فلم يؤخذ برأينا.

كانت أبواق الرئيس الحريري تروج خلال عهد حكومتنا زوراً وبهتاناً أنني شخصياً فرطت في مقام رئاسة الوزراء.

ويؤسفني الآن القول إن جملة تطورات شهدتها الساحة الداخلية في عهد الحكومة الحالية لا توحى بأن مقام رئاسة الوزراء كان محفوظاً كما يجب أو كما يشتهي الغياري على هذا المقام.

أولاً، في حديث تلفزيوني أعلن رئيس مجلس الوزراء ما مفاده أن التنصت الهاتفي يمارس عليه، وأن الذين يقومون بهذا العمل هم فوق القانون وهو لا يستطيع ضبطهم. عجباً كيف يرضى رئيس مجلس الوزراء بأن يبقى أحد فوق القانون وخارج إطار سلطته وهو رأس السلطة الإجرائية.

ثانياً، بعد موجة التوقيفات التي جرت أخيراً وأعمال القمع التي نفذت، نسب إلى رئيس مجلس الوزراء كلام يفيد أنه مطالب بأن يعطي تغطيته السياسية لأمر لم يكن له علم بها. وقد بدا عاجزاً عن اتخاذ موقف حاسم مما جرى ونفذ من غير معرفته أو موافقته.

ثالثاً، في الجلسة التي عقدها مجلس النواب في ١٣/٨/٢٠٠١، والتي تمت فيها الموافقة على اقتراح قانون قضى بتعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية بعد أسبوعين فقط من إقراره في مجلس النواب، صرح رئيس

مجلس الوزراء بالقول: «إن الناس ليسوا مع هذا التعديل، ونحن سنسير به ليس لأننا مقتنعون به بل لأن الجو السياسي العام يفرض ذلك». عجباً، ما الذي يفرض على رئيس مجلس الوزراء الموافقة على قانون هو غير مقتنع به؟

رابعاً، تحدّث رئيس الحكومة أمام مجلس النواب فقال إنّ مبالغ طائلة تُفوّت على الخزينة بسبب وجود جهات تمارس التخابر الخارجي على وجه غير شرعي ولا تدفع ما يتوجب عليها، «وهذا ما يتعدى قدرة وزير العدل على التصدي له». هل يجوز أن يصدر مثل هذا الكلام عن رئيس للحكومة وهو المسؤول الأول؟

خامساً، في حديث مع نقابة المحررين نُشر في ٤/١٠/٢٠٠١ قال الرئيس الحريري ردّاً على سؤال عن استمرار انقطاع التيار الكهربائي إنّ ثمة «مشكلة حقيقية في موضوع الكهرباء، وهناك تقصير كبير لا يمكن الدفاع عنه أو تفسيره» محتملاً المسؤولية للإدارة، وكأنّ الحكومة لا علاقة بها بهذا الأمر. هل يجوز أن يأتي مثل هذا الكلام على لسان رئيس للحكومة.

سادساً، وافق رئيس الحكومة على مشروع قانون يتعلّق بآلية تعيين الموظفين، من شأنه الافتتاح على صلاحيات الحكومة الدستورية في التعيين، وبالتالي على صلاحياته رئيساً لمجلس الوزراء، ولكن من حسن الحظّ طعن عدد من النواب في دستورية هذا القانون أمام المجلس الدستوري، فأبطل هذا المجلس القانون.

هذه المواقف لا تصبّ في صالح المحافظة على مقام رئاسة الوزراء وموقعها من القرار السياسي في البلاد، ولا في صالح بناء دولة القانون والمؤسسات. نرجو أن لا تتكرر مثل هذه المواقف التي يظهر فيها مقام رئاسة الوزراء في موقع العاجز أو المغلوب على أمره. فهذا لا يخدم مسيرة بناء دولة القانون والمؤسسات ولا يساعد على تعزيز الممارسة الديمقراطية في البلاد.

على صعيدٍ آخر، بعد مرور سنة على قيام الحكومة لم تتمكن من إصدار مرسوم تعيين عمداء الجامعة اللبنانية، فبقيت الجامعة من غير عمداء ومن غير مجلس جامعة.

في ٢٨/١/٢٠٠٠ أجرى الرئيس رفيق الحريري حواراً مفتوحاً في صيدا قال فيه: «لا أريد أن أخوض في موضوع وضع الحكومة الحالية، لأننا نخشى أن يظنّوا أننا نقول هذا الكلام لأن هناك نيّات لتعديلها أو تغييرها. لا، فنحن حريصون على بقائها حتى يتمتّع بها الشعب اللبناني إلى آخر لحظة». هذا ما قاله عن حكومتنا السابقة.

أخذ عليّ عندما كنت على رأس الحكومة السابقة أنني رفضت توقيع مراسيم تنفيذ حكم الإعدام ببعض المحكومين. وها قد مرت على قيام الحكومة الحالية سنة كاملة ولم يوقع رئيسها على تلك المراسيم.

إنني أربأ بنفسي أن أنزلق إلى هذه النظرة النيرونية. إنني لا أتصوّر نفسي من صنف نيرون الذي استمتع بحريق المدينة. وأنا اليوم بدوري لا أطالب بتغيير الحكومة ليس لأنني أستمتع بمشهد التدهور الذي تعانیه البلاد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، معاذ الله، فمصلحة الشعب اللبناني الأبّي هي فوق كل اعتبار، بل لأنني أعتبر أنّ الرئيس الحريري أخف وطأة على الوضع العام وهو داخل الحكم منه خارج الحكم، وذلك بحكم ما يملك من إمكانات ماديّة وإعلامية وما يحكم سلوكه من ابتغاء للسلطة، مع العلم أنّ سطوة المال السياسي التي ابتدعها كانت ظاهرة فاسدة ومُفسِدة في الحياة العامة في لبنان.

أقول كل ذلك مع التأكيد مُجدداً أنّني أعتبر نفسي خارج لعبة المناصب والمقاعد السياسية.

بيروت في ١٩/١٠/٢٠٠١